العدد العشرون
تاريخ الإصدار: 2 – حُزيران – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"الإنفاق على التعليم الجامعي وأثره على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية"

إعداد الباحث

الطالب: نايف بن نزار كمال

طالب ماجستير اقتصاد/كلية الإقتصاد والإدارة/جامعة الملك عبدالعزيز

الرقم الجامعي: 180008

2020 – 2021 م

العدد العشرون
تاريخ الإصدار: 2 – حُزيران – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المستخلص

تتمحور الدراسة حول محاولة معرفة مدى مساهمة الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي وجدواه في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1997–2017م، إذ تهدف الدراسة إلى تحري طبيعة العلاقة القائمة، وتحديد ما إذا كان الإنفاق على التعليم الجامعي يعد محفزا لرفع معدلات النمو الاقتصادي مقابل ما ينفق علية من ميزانيات ضخمة، وقامت الدراسة في سبيل تحقيق تلك الأهداف بوصف وعرض والتعريف بأهم المفاهيم المرتبطة واستعراض التطورات التي شهدها قطاع التعليم الجامعي وواقع النمو الاقتصادي في المملكة، ومراجعة أهم الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة. وقد استخدمت الدراسة الاختبارات القياسية لتحليل بيانات الإنفاق وأعداد الخريجين ونسب الالتحاق بالتعليم العالي ومعدلات البطالة، والناتج المحلي الإجمالي مقياساً للنمو الاقتصادي. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، واختبار علاقة السببية لجرانجر. وقد توصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، فيما تبين أن الزيادة في أعداد الخريجين من التعليم العالي أثرت بشكل عكسي على النمو الاقتصادي. كذلك تبين من خلال اختبار السببية لجرانجر عدم وجود علاقة بين جميع المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي. وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة مراعاة الجودة النوعية في المخرجات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني وضرورة العمل على تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من حيث التخصصات والمهارات المهنية والتقنية وغيرها، والتأكد من عدم انفصال العمليات التعليمية وانعزالها عن واقع سوق العمل واحتياجاته، وهذا ما تسعى إليه مستهدفات رؤية المملكة 2030.

كلمات مفتاحيه: الإنفاق على التعليم، التعليم الجامعي، التعليم العالي، النمو الاقتصادي.

مقدمة الدراسة

النظام التعليمي في كل بلاد العالم أمر أساسي وركن من أركان الدولة.. هو بمثابة الهوية للدولة.. النظام التعليمي يعتبر قاعدة لنّظم المجتمع الأخرى الصحية الاقتصادية التجارية السياسية العسكرية البيئية الصناعية وأي من أنظمة المجتمع وأركان الدولة الأخرى.. النظام التعليمي لا يعمل في مسار منفصل عن أنظمة المجتمع الأخرى وإنما يعمل لاستمرارية وتطوير هذه الأنظمة، أي أن جميعها تعمل في منظومة شاملة واحدة والنظام التعليمي أحد أركان هذه المنظومة بدونه لا تصح.. النظام التعليمي باختصار هو بناء الإنسان و بناء الأوطان والمجتمعات والطريق المؤدي للتنمية الشاملة اقتصادية واجتماعية وغيرها..

ولقد ساهم التعليم في نهوض اقتصادي كبير في دول كانت تعد نامية في منتصف القرن العشرين، بينما اليوم هي من الدول الصناعية المتقدمة (العادلي، 2013، 48).

حيث يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أهمية التعليم بالنسبة إلى الاقتصاد القومي، وذلك بعد أن أثبتت التجارب التي ركزت على الاستثمار المادي وحده فشل هذا الأسلوب في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، خاصة في حال نقص الموارد الطبيعية وعدم كفاية رؤوس الأموال، ومن ثم بدأت الاتجاهات الحديثة في علم الاقتصاد تتناول دور التعليم في لتكوين رأس المال البشري ، والعلاقة بين الإنفاق على التعليم وإنتاجيته، حيث توسع بعض الاقتصاديين في ضرورة التخطيط للتعليم وربطه بتأهيل القوى اللازمة للاقتصاد القومي (عليوة، 2015).

ولقد اعتنت المملكة العربية السعودية بالتعليم مبكراً، وعند تتبع تطورات ميزانية التعليم في المملكة نستطيع أن نلاحظ أن هذه الميزانية تطورت من514 مليون ريال عام 1386هـ إلى 193مليار ريال في عام 1441هـ (وزارة التعليم– إحصائيات التعليم العالي). ويعتبر الإنفاق على التعليم في المراتب الأولى من حيث المخصصات المالية على قطاعات الدولة التنموية.

وقد شهد قطاع التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية تطورات توسعية واضحة، تزامنا مع التنمية والتطور الاقتصادي وعلى كافة الأصعدة. وقد خطت المملكة خطوات رائدة في مجال النهضة العلمية وتزايد أعداد خريجي برامج التعليم الجامعي المختلفة، إيمانا من الدولة بأهمية العنصر البشري الذي يمثل أداة النمو والغاية منه.

وفي ضوء حرص حكومة المملكة على التعليم وتوفير البيئة المناسبة، ومع زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي المختلفة، سعت الدولة إلى تحقيق إصلاحات جذرية لنظام التعليم العالي السعودي، كما حرصت الدولة على إتاحة التعليم الجامعي لأكبر شريحة ممكنة من شباب الوطن، فكان فتح الجامعات والكليات والمعاهد عبر مجموعة عريضة من التخصصات التقليدية وغير التقليدية في مختلف المجالات العلمية والإنسانية، والتي ترتبط بالنمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد(Smith and Abouammoh, 2013).

نمى التعليم الجامعي في المملكة نموا سريعا، وتعود الانطلاقة الأولى إلى العام 1369هـ عندما أُسست كلية الشريعة كأول صرح في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (جامعة أم القرى).

وتضاعف عدد الجامعات ليصل إجمالي عددها حتى يومنا هذا إلى 29 جامعة حكومية بالإضافة إلى قطاع التعليم بالهيئة الملكية في الجبيل وينبع بما فيه من كليات ومعاهد والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني و كلية الأمير سلطان العسكرية للعلوم الصحية بالظهران ومعهد الإدارة العامة و14 جامعة أهلية و 20 كلية أهلية. ووصل عدد الطلبة المقيدون حتى آخر إحصائية إلى (1,620,491) طالب وطالبة في 2018م (تم جمعها بواسطة الباحث من وزارة التعليم – إحصائيات التعليم العالي).

وفي المقابل خصصت الدولة ميزانيات ضخمة لتلبية احتياجات تلك المؤسسات، ولإتمام المشاريع التعليمة الضخمة، فارتفعت مؤشرات الإنفاق على التعليم العالي، بمعدلات تفوق معدلات نمو أعداد الطلبة المقيدين. وارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من إجمالي الإنفاق على التعليم إلى معدلات تفوق النسب العالمية (وزارة التعليم العالي، 2014).

وقد أدرك القائمون على التعليم العالي في المملكة أن التوسع الكمي ليس هدفا في حد ذاته، حيث أن ذلك التوسع لم ترافقه موائمة بالمستوى المطلوب بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي وبين هيكل الاقتصاد السعودي ومتطلبات السوق (وزارة التعليم العالي، 2014).

وفي ظل رؤية المملكة المستقبلية 2030 التي رسمت خططها لتشمل جميع القطاعات بما فيها التعليم. يجب أن يرافق هذا التوسع موائمة بالمستوى المطلوب بين مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي وبين هيكل الاقتصاد السعودي ومتطلبات السوق، ومن خلال هذا الواقع تبرز لدينا مشكلة هذه الدراسة والتي تتمحور حول مدى أهمية التوسع في الإنفاق الحكومي على التعليم العالي وجدواه في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة، حيث أن الفوائد المرجوة اقتصاديا من الإنفاق على التعليم إنما تتحدد من خلال تأثيرها الإيجابي الفعال على النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك يهدف البحث إلى تحري طبيعة هذه العلاقة القائمة.

مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة هذه الدراسة في معرفة مدى مساهمة الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية في بلوغ أهداف التنمية المنشودة بتخريج كوادر بشرية عالية التأهيل وفي مجالات متعددة بغية تضييق الفجوات بينها وبين الدول الكبرى، وذلك يتطلب تناول مدى هذه المساهمة من جهة العائد في الحاضر والمستقبل فيما لو حدد ذلك في مجالات محددة وفقاً لرؤية مستقبلية تنطلق من إستراتيجية واضحة المعالم، تأخذ بعين الاعتبار التحولات الكبيرة التي حدثت في سوق العمل في ظل تحولات الاقتصاد نحو المعرفة وما يترتب على ذلك من تعلم مهارات وخبرات جديدة وتأهيل كوادر بشرية قادرة على الإنتاجية في سوق العمل في كافة العلوم التقليدية والغير تقليدية والاقتصاديات الصناعية وغيرها والتي بدورها تؤثر في النمو الاقتصادي.

كما يمثل التمحور حول مدى أهمية التوسع في الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي في السعودية وجدواه في تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي فيها، حيث أن الفوائد المرجوة اقتصاديا من الإنفاق على التعليم إنما تتحدد من خلال تأثيرها الإيجابي الفعال على النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك تهدف الدراسة إلى تحري طبيعة العلاقة القائمة، وتحديد ما إذا كان الإنفاق على التعليم الجامعي يعد محفزا لرفع معدلات النمو

الاقتصادي، ومحاولة معرفة إذا كان النمو الاقتصادي الذي شهدته المملكة هو المعزز للإنفاق الحكومي، إذ تتمثل الدراسة بشكل أساسي في محاولة الإجابة على التساؤل التالي من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق على التعليم الجامعي و النمو الاقتصادي:

– هل الإنفاق على التعليم الجامعي يؤثر على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية ؟

وذلك في سبيل وضع التوصيات الرامية على مساهمة أكبر للتعليم الجامعي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية مقابل ما ينفق علية من ميزانيات ضخمة.

أهمية الدراسة

حظي التركيز على تنمية الموارد البشرية والاستثمار فيها بأهمية عالمية، فالتركيز على الموارد البشرية يعد اليوم مطلبا أساسيا في ظل معايير التنافسية العالمية الجديدة، والتي يمثل التعليم من خلالها أمر أساسي واستثمارا دافعا للقوى البشرية للتطوير والإنتاج وتحسين حياة الأفراد والمجتمع. الأمر الذي يعطي هذا الدراسة أهميته المنبثقة من مدى أهمية الموضوع محل الدراسة. وإن معرفة واقع التعليم الجامعي في المملكة وأهميته الاقتصادية كمحفز لعجلة التنمية أمر له أهميته الخاصة، في ظل توجهات الدولة للتوسع الكمي والنوعي في التعليم الجامعي، ومع الأخذ فيه لاعتبار بمراحل التطور التي يشهدها الاقتصاد السعودي.

وبذلك يحظى البحث بأهمية أكبر في ظل توجهات الدولة الجديدة ورؤيتها المستقبلية "2030"، والتي تمثل إطارا للتحول نحو المجتمع القائم على المعرفة، والتي تركز في سبيل ذلك على بناء المنظومة التعليمية بالصورة التي تكفل المساهمة في تطوير رأس المال البشري وترتبط باحتياجات سوق العمل، فتعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نوع ومدى طبيعة العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم الجامعي والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وذلك خلال الفترة من عام 1997 م إلى عام 2017م.

وبناءا على ذلك، فإن هذا الهدف ينبثق منه عدد من الأهداف الفرعية، والتي تتمثل في التالي:

- استعراض التطورات التي شهدها قطاع التعليم الجامعي في المملكة.
- استعراض واقع النمو الاقتصادي في المملكة والتطورات التي شهدها الاقتصاد السعودي.
- تحديد علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي ومحاولة معرفة الاتجاه المشترك بينهم وتأثير كلاً منهم على الآخر من خلال المحددات التالية : – الإنفاق على التعليم الجامعي و أعداد الخريجين من التعليم الجامعي و معدلات التحاقهم بالتعليم العالي بعد التعليم العام و نسب البطالة في المملكة العربية السعودية و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

فروض الدراسة

تستند الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها :

- أن الإنفاق على التعليم الجامعي يؤثر في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

والذي ينبثق منه عدد من الفروض الفرعية وهي كالتالي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي عدد الخريجين من التعليم العالي والنمو الاقتصادي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب الالتحاق بالتعليم العالي بعد الثانوي والنمو الاقتصادي.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي.

وذلك على افتراض أن المتغيرات التالية (إجمالي عدد الخريجين من التعليم العالي ونسب الالتحاق بالتعليم العالي و معدلات البطالة) ذا صلة بالعلاقة بين التعليم العالي والإنفاق عليه والنمو الاقتصادي وتعتبر من أهم المكونات ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي لها أثرها على حجم الإنفاق و على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي تتمحور الفروض الفرعية حول اختبار مدى صحة الفرضية الأساسية.

حدود الدراسة

أولا– الحدود الموضوعية: الإنفاق على التعليم الجامعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

ثانيا– الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

ثالثا– الحدود الزمنية: 21 عام تغطي الفترة من عام 1997م إلى 2017م.

بيانات الدراسة

سيتم الحصول على بيانات الدراسة بالاستعانة بالمصادر الرسمية التالية:

- مؤسسة النقد العربي السعودي.
- البنك الدولي – البيانات.
- وزارة التعليم– إحصائيات التعليم العالي.
- الهيئة العامة للإحصاء – الكتب الإحصائية.

منهج الدراسة

لتحقيق الهدف من هذه الدراسة، تم استخدام المناهج التالية والعمل عليها:

- المنهج النظري وذلك بالأسلوب الاستنباطي والاستقرائي في جانب البحث النظري بالاعتماد على المراجع العربية والأجنبية كما سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استعراض الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة وصياغة مشكلة الدراسة ووضع الفروض واختيار انسب أدوات التحليل المتمثل في نموذج قياسي مناسب لهذه الدراسة.
- المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات الخاصة بالإنفاق على التعليم الجامعي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- المنهج القياسي وتعتمد الدراسة على نموذج التكامل المشترك لجوهانسن وإتباع منهجيته، واختبار علاقة السببية لجرانجر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما تم اعتماد النموذج التالي (بالصيغة اللوغاريتمية):

$$\ln y = \beta_0 + \beta_1 \ln x_1 + \beta_2 \ln x_2 + \beta_3 \ln x_3 - \beta_4 \ln x_4$$

المتغير التابع :

Y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المغيرات المستقلة :

X_1 : إجمالي الإنفاق على التعليم العالي

X_2 : إجمالي عدد الخريجين من الجامعات

X_3 : نسب الالتحاق بالتعليم العالي بعد الثانوي

X_4 : معدل البطالة

مصطلحات الدراسة

التعليم:

تعرف العملية التعليمية بشكل عـام بأنها عبارة عن "تزويد الفرد بمعلومات أو مهارات ذات معارف ضرورية أو حتمية أو لازمة لأداء عمل أو أعمال محددة أو معروفة وقد تشمل هذه العملية معلومات لا ترتبط بالعمل أو الأعمال المحددة إلا ارتباطا غير مباشر ومن هنا تصبح العملية التعليمية تمهيدا لعملية التثقيف وأبعادها"(فليه، 2003).

التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي بأنه "مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته، ورعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسدا لحاجة المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة" (الحامد وآخرون، 2007).

الإنفاق على التعليم العالي:

يعرف الإنفاق على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بأنه "الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي على التعليم العالي من قبل الإدارات المحلية والإقليمية الوطنية/المركزية، بما فيها البلديات. يستثنى من هذا الإنفاق ما أسهمت به الأسر" (وزارة التعليم العالي، 2014، 27).

النمو الاقتصادي:

يعرف محمد زكي شافعي النمو الاقتصادي ببساطة على أنه "مجرد الزيادة في الدخل الفردي" (بن قانة، 2010).

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي :

إجمالي القيم النقدية بأسعار السنة الجارية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادةً سنة. وتحسب بالأسعار الثابتة (السلمان والبكر, 2016).

إجمالي الناتج المحلي الاسمي :

وتحسب بالأسعار الجارية، أي بالأسعار السائدة في السوق في السنة التي يتم حساب الناتج بها (السلمان والبكر, 2016).

رأس المال البشري :

عرفتها منظمة اليونيسيف بأنه المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء، المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملا رئيسياً في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية (شبير، 2015، 34).

الدراسات السابقة

كان ولا يزال الاهتمام بالعنصر البشري واستثمار ما تمتلكه الموارد البشرية من قدرات وطاقات وتنميتها محور اهتمام معظم الاقتصاديين والمفكرين، وعليه زخرت الأدبيات بالنظريات المعنية بتنمية العنصر البشري ودوره في النمو الاقتصادي، وخاصة من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية.

سعى الباحث إلى تلخيص أهم الأدبيات واستعراض عدد من الدراسات في مجال التعليم والاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، سواء تلك المطبقة على المستوى الدولي أو العربي أو الوطني.

اعتبر الاقتصاديون المورد البشري العنصر الإنتاجي الأول الذي تقاس به ثروة الأمم، بل أنه هو الثروة في حد ذاتها. ويرى شولتز Schultz منتقدا النظرة الضيقة للتعليم باعتباره انفاقا استهلاكيا، أنه على الرغم من أن الاقتصاديون اعتبروا البشر جزء مهم من الثروة، عن طريق مساهمتهم في الإنتاج، غير أنهم لم يركزوا أن الأفراد يستثمرون في أنفسهم وأن هذا الاستثمار يشكل جزء كبير، أي أن سابقيه من الاقتصاديين أغفلوا أن التعليم هو استثمار يعمل على زيادة التراكم الرأسمالي البشري (بخاري، 2016).

وساهم الاقتصاديون من خلال نظرياتهم وأفكارهم في توضيح أهمية التعليم للنمو الاقتصادي، فمنذ ظهور كتاب آدم سميث Adam Smith بعنوان "ثروة الأمم" Welath of Nations اتضح الاهتمام بعنصر رأس المال البشري، حيث عرف سميث رأس المال البشري على أنه "المقدرات المكتسبة والمتعلمة لكل أفراد المجتمع، كما أن هذه القدرات تحتاج إلى تكاليف كثيرة، ولا يتأتى ذلك إلا بالمحافظة على التراث الثقافي المكتسب، وذلك من خلال دراسته وممارسته، ويعتبر هذا في حد ذاته أحد عناصر رأس المال الثابت" (فليه، 2003، 19). عبر سميث عن ذلك فيما أشار اليه بنوع خاص من رأس المال أطلق عليه "رأس المال الدائم"، وقصد به المعرفة والعلم وكيفية استخدامها من قبل الإنسان.

حاول ديفيد ريكاردو David Recardo تحديد دور التعليم في رفع مستوى الرفاه الاقتصادي. وقد كانت آراء ريكاردو مشابهة لآراء توماس مالتس Thomas Maltus في كون التعليم هو الأسلوب المناسب لغرس القيم والتوعية بضرورة تحديد النسل، وبالتالي انخفاض السكان بما يحقق الرفاهية الاقتصادية. أما جون ستوارت ميل John Stuart Mill فعالج موضوع التعليم من حيث علاقته بالنمو الاقتصادي كعامل خارجي يؤثر على الإنتاج، وأكد على أن التعليم يزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويختلف في أفكاره عن ريكاردو ومالتس في كونه يرى أن التعليم هو الأداة التي تساعد على غرس القيم والعادات التي تتعلق بعقلانية استخدام الموارد المتاحة واعتباها أداة للتنمية الذاتية (الرشدان، 2008). هذا وتعتبر أفكار ألفريد مارشال Alfred Marshall نقطة التحول المحورية في المعالجة الاقتصادية للتعليم، حيث مهدت لتحويل النظرة إلى دور التعليم من كونه عاملا خارجيا (كما وضح ستوارت ميل) في النمو إلى عاملا مؤثرا في العملية الإنتاجية وله تأثيره المباشر على النمو الاقتصادي. كما ويرى مارشال أيضا أن التعليم هو استثمارا اجتماعيا ذو عائد اقتصادي مرتفع يبرر توجيه نفقات للاستثمار فيه سواء من قبل الأفراد أو الدولة (المرجع السابق). ولعل مارشال يعد من أوائل الاقتصاديين الذين تناولوا القيمة الاقتصادية للتعليم على اعتبار الاستثمار في البشر من أكثر أنواع استثمارات رأس المال قيمة (دهان، 2010).

ظهرت نظريات النمو الجديدة، مؤكدة على دور التعليم والمهارات البشرية في النمو، وكان ذلك من خلال أفكار "بول رومر" Paul Romer (1990) الذي يرى أن العنصر المحفز للنمو طويل الأجل هو عنصر التقدم التكنولوجي، وأن جميع أنواع المعرفة تعتبر غير متنافسة ولا تخضع لقوى السوق لخواصها المتغيرة ذات القدرة على الاستثناء (أبو العينين، 2012). وتقرر النظرية الحديثة للنمو أن الحوافز الاقتصادية والرغبة في تحقيق الربح تستجيب لها الابتكارات والاختراعات، وبالتالي فإن "قوى العمل المتعلمة والمدربة تلعب دورا محوريا في تحديد معدل الاختراع الفني والنمو طويل الأجل وذلك من خلال معدلات ارتباط بين التعليم كسبب والنمو الاقتصادي كنتيجة" (المرجع السابق: 8)، ويمكن القول بأن ثيودور شولتز Theodre Shultz هو من أهم دعاة نظرية الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يعتبر الانسان أهم عنصر للنمو الاقتصادي وأساس التنمية، وأن الإنفاق على العنصر البشري في الصحة والتعليم والحياة المعيشية إنما هو استثمارا له عوائده الكبير على المدى البعيد، بما يفوق عوائد رأس المال المادي. وقد تبلورت أفكار الاقتصاديين بظهور نظرية رأس المال البشري، لتوضح بأن هذا الاستثمار أفضل أنواع الاستثمار في رأس المال قيمة، وهو مفتاح الأمم للتقدم وتحقيق الثروة، وأن الزيادة والتحسن التي تطرأ على الناتج والنمو الاقتصادي ما هي إلا نتيجة حتمية للاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم (فليه، 2003).

ونظرا للتزايد الكبير في الإنفاق على التعليم مؤخرا وعلى مستوى دول العالم قاطبة، تزايد اهتمام الاقتصاديين والباحثين بالتعليم وأثره على النمو. وبذلك زخرت الأدبيات بالدراسات المعنية بالتعليم وعلاقته بمعدلات النمو الاقتصادي، والتي أثبتت أن التعليم أحد العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي.

ورغم تناول الأدبيات للعديد من المواضيع المرتبطة بالإنفاق على التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، فقد اختار الباحث أهم الدراسات ذات العلاقة في الموضوع لاستعراضها والاستفادة منها.

أ- على المستوى الدولي:

ناقشت الكثير من الدراسات تأثير التعليم على النمو الاقتصادي ، كان منها على سبيل المثال دراسة Holmes (2013)، ودراسة Mallick et al (2016)، Sunde (2017).

تركزت دراسة Holmes (2013) حول ما إذا كان التوسع في التعليم العالي يقود إلى نمواً اقتصادياً أكبر، فسعت إلى أيجاد علاقة موجبة بين التعليم العالي وبين النمو الاقتصادي على المدى الطويل، والتأكد من اعتقاد صناع السياسات في المملكة المتحدة حول الأخذ بالتوسع في التعليم العالي كمحفز للنمو الاقتصادي. اختبرت الدراسة العلاقة بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي منذ عام 1960م، باستخدام عدد من معادلات النمو، لاستخلاص مساهمة عدد ونمو الخريجين منذ تلك الفترة وعلى مدى خمسون عاماً. وقد توصلت إلى ثلاث نتائج أساسية، أولها أن العديد من علاقات النمو ذات حساسية عالية للدول المختارة والتي تعتمد على في كون طبيعة هذه العلاقة إنما تعتمد على المتغيرات المستخدمة والفترة الزمنية للتحليل، وثانيها أنه سواء بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو دول العالم الأخرى فإنه لا توجد علاقة ذات معنوية بين زيادة التعليم العالي على النمو الاقتصادي. أما النتيجة الثالثة فتتمثل في وجود الدلائل التي تتفق مع الأدبيات المتاحة على أن مستويات المهارة التقنية تعد عاملا مؤثرا وقويا للنمو.

أجرى (Mallick et al، 2016) بعنوان : أثر الإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي في عدد من الدول الآسيوية، وهدفت الدراسة إلى الكشف أثر الإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي في عدد من الدول الآسيوية والتحقق من ديناميكية الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في 14 دولة آسيوية باستخدام البيانات الطولية المتوازنة للفترة 1973– 2012. أكدت نتائج التكامل المشترك على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في جميع الدول. كما كشفت نتائج الدراسة عن المعنوية الإحصائية والتأثير الإيجابي للإنفاق على التعليم على التنمية الاقتصادية لجميع الدول الآسيوية المعنية (بنغلاديش، الصين، هونغ كونغ، الهند، اليابان، نيبال، باكستان، ماليزيا، الفلبين، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، سري لانكا، تايلند، وتركيا). وعلاوة على ذلك، أظهر نموذج تصحيح الخطأ أحادية اتجاه علاقة السببية لجرانجر من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق على التعليم في الأجل القصير والأجل الطويل.

وفي موريشيوس، أجريت دراسة Sunde (2017) حول الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، والتي اختبرت هذه العلاقة باستخدام منهجية اختبار القيود ARDL خلال الفترة 1976 إلى 2016م. وجدت الدراسة أن الإنفاق على التعليم يخضع لسببية "جرانجر" Granger في علاقته بالنمو الاقتصادي، أما النمو الاقتصادي فلا يسبب الإنفاق على التعليم في موريشيوس خلال المدى القصير. وعلى المدى الطويل، وجدت الدراسة أن هناك علاقات طويلة المدى بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، وفي جميع المعادلات المدروسة. الأمر الذي يعني بأن زيادة أي من المتغيرات سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة في المتغير الآخر. وبالتالي. وعلى ذلك فقد أثبتت الدراسة ما يؤيد فرضية كون الاستثمار في التعليم يحفز النمو الاقتصادي، ومن هنا توصلت الدراسة إلى أن موريشيوس لديها القدرة على الاستفادة من زيادة إنفاقها على الاستثمار في التعليم في المستقبل.

ب- على المستوى الإقليمي و العربي:

قامت دراسة (العادلي، 2013) بعنوان مساهمة التعليم في عملية النمو الاقتصادي في الدول العربية، وحاول الوصول إلى مدى مساهمة الإنفاق على التعليم في الدول العربية للحصول على كوادر بشرية عالية التأهيل في عدة مجالات لملاحقة التطور بينها وبين الدول المتقدمة صناعياً. وتوصلت الدارسة إلى فشل تزايد حجم الإنفاق على التعليم خلال العقود الماضية في أغلب الدول إلى تحقيق نتائج إيجابية وذلك بسبب عدم توفر

المهارات البشرية التي يحتاجها سوق العمل وبقاء هذه الدول على تخريج المزيد من التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل هذا وتطرقت الدراسة على مدى التركيز في التخصصات وعلى أهمية التعليم التقني الذي يساهم حقيقياً في التنمية الاقتصادية وبما يحتاجه سوق العمل.

أجرى (عليوة ، 2015) دراسة عن العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي مع التطبيق على جمهورية مصر العربية، وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي مع التطبيق على جمهورية مصر العربية، من خلال التجارب التي ركزت على رأس المال البشري بعد فشل رأس المال المادي وحده في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وافترضت الدراسة أن هناك علاقة سببية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي. تم اختيار المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المستند على القياس الكمي لقياس العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في مصر من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ، في وجود المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالدراسة وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي واختبار سببية جرانجر ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها : عند زيادة عدد المدرجين في التعليم زاد الناتج المحلي الإجمالي وكذلك عند زيادة الإنفاق على التعليم زاد الناتج المحلي وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الإنفاق على التعليم وهو ما يتفق معه فرضية الدراسة ، كما أشارت كذلك إلى أن زيادة الإيرادات العامة يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي والذي بدورها تعتبر الإيرادات من أهم محددات الإنفاق على التعليم.

كما أجرى (العارية، 2012) دراسة بعنوان: دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر، هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التعليم وأهميته في الاقتصاد الوطني الجزائري ورفع نسبة المخزون الرأسمالي الإنساني في المجتمع ومستواه ومشاركته في التنمية ومساهمته في الناتج الإجمالي والخروج بالتعليم من انه مطلب استهلاكي إلى مطلب استثماري. اعتمدت الدراسة على تقارير إحصائية من وزارة التعليم ووزارة الاقتصاد بالجزائر وهي تختص بمعدلات النمو في الجزائر من خلال الناتج المحلي الإجمالي ونسبة نفقات التعليم إلى ميزانية الدولة و تطور نفقات التعليم في الاستثمار البشري. استخدم الباحث طرق إحصائية خاصة بالترابط البسيط وطريقة البواقي وتحليل التكلفة والعائد، وبعد التحليل توصل الباحث لعدد من النتائج أهمها: أن التعليم يساهم في رفع إنتاجية وربحية المؤسسات والأشخاص، وان تكيف الأولى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة يفترض تشغيل يد عاملة عالية المستوى. كما أوضحت نتائج الدراسة أن النظرة إلى الاستثمار البشري تعتبر كالاستثمار المادي في المشاريع الإنتاجية وان الفقر ليس في موارد البلاد الطبيعية إنما الفقر في تخلف مصادرها البشرية. كما أشارت النتائج كذلك أن الجزائر ومعظم البلاد العربية تعاني ضعف الاستثمار في رأس المال البشري وان التعليم يساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل الإجمالي وذلك عن طريق رفع كفاءة الأيدي العاملة.

وحول التأثير السببي للتعليم على النمو الاقتصادي طبقت دراسة Kreishan & Hawarian (2011) تحليلها على الأردن، مستخدمة أسلوب الخطوات الثلاث لسلسلة زمنية (1978–2007): جذر الوحدة، التكامل المشترك، والسببية. هدفت الدراسة تحديد ما إذا كان التعليم مقاسا بالعمالة المؤهلة بالتعليم له تأثيره السبي على النمو الاقتصادي أم لا. قسمت الدراسة العمالة المتعلمة إلى أربع فئات وفق المراحل التعليمية: الابتدائي، الثانوي، الجامعي، والدراسات العليا. وقد توصلت النتائج إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين التعليم والنمو الاقتصادي، ولكنها أحادية الاتجاه من التعليم إلى النمو وليس العكس، كما وتبين أن العمالة ذات التعليم العالي من القوة العاملة لها تأثيرها الواضح على النمو الاقتصادي في الأردن.

ت- على المستوى المحلي في المملكة العربية السعودية:

اختبرت دراسة بخاري (2016) فرضية علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، والتي هدفت إلى الكشف عن هذه العلاقة وتحديد اتجاهاتها في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 1980–2014م. استخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك وسببية جرانجر لتحديد طبيعة علاقة السببية بين متغيري الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية موجبة أحادية الاتجاه في الأجلين القصير والطويل، حيث تتجه هذه العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق على التعليم العالي وليس العكس، الأمر الذي يعني أن الإنفاق

على التعليم العالي وإن كان ضروريا، إلا أنه غير كاف لتحقيق النمو الاقتصادي في المملكة. وعليه أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في كيفية إدارة استثمارات التعليم العالي بما يحقق عوائد متزايدة.

دراسة الخوري وحمدان (2015) حول علاقة الاستثمار في التعليم العالي بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، والتي قامت بإجراء مقاربة فكرية وأخرى تطبيقية لتحري العلاقة المعنية. طورت الدراسة نموذجا قياسيا لتحديد تأثير الاستثمار في التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادي خلال الفترة 1974–2013. لم تتمكن الدراسة من إثبات إيجابية دور الاستثمار في التعليم العالي في التنمية، بل تبين العكس، حيث كان للثروة النفطية وما تبعها من نموا اقتصاديا الأثر الواضح في تحريك الاستثمار في التعليم العالي. ووفقا لذلك، أثارت الدراسة عددا من التوصيات التي من شأنها تفعيل دور التعليم العالي في النمو الاقتصادي.

كما تدور دراسة Ageli (2013) حول ما إذا كان الإنفاق على التعليم يعزز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية أم لا، والتي تناولت العلاقات الكنزية والإنفاق على التعليم خلال الفترة 1970–2012م بالنسبة للناتج المحلي الحقيقي النفطي وغير النفطي. استخدمت الدراسة طريقة السلاسل الزمنية ونهجية سببية جرانجر للنموذج القياسي في سبيل دراسة مدى صلاحية العلاقات الكنزية للتطبيق على الاقتصاد السعودي. وقد أظهرت النتائج إمكانية تطبيق النموذج الكنزي في تفسير نمو التعليم في المملكة سواء بالنسبة للقطاع النفطي أو غير النفطي. كما أشارت النتائج أيضا إلى وجود علاقة سببية قوية لكافة العلاقات المدروسة في المدى الطويل، وعليه يصبح للإنفاق التعليمي الحكومي أهميته خاصة عند الأخذ في الاعتبار بقصور رأس المال الخاص عن المساهمة في التعليم.

تحرى المالكي وعبيد (2004) علاقة التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وأجروا دراسة بعنوان: العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ويستهدف هذا البحث قياس العلاقة التبادلية بين التعليم (المدرجين في التعليم العام) ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (النمو الاقتصادي) ويستهدف أيضًا تحديد محددات الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية. وقاما بإجراء الاختبارات القياسية ووضحا بأنه لا يوجد علاقة طردية تبادلية مباشرة بين التعليم وبين النمو الاقتصادي في المملكة إلا من خلال توفر الإنفاق الحكومي على التعليم. كما وأشارت دراستهما إلى أن العلاقة الطردية المباشرة بين المدرجين في التعليم العام ومعدلات النمو المتمثلة في (زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي) كانت أحادية الاتجاه، حيث أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في المدى القصير هو نتيجة لتزايد الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم، وليس ناتجا عن النمو في عدد المدرجين في التعليم العام أو المخرجات التعليمية. وكذلك تمثل الإيرادات الحكومية والمدرجين في التعليم العام من محددات الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية.

التعليم الجامعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

على الرغم من حداثة النظام التعليمي السعودي، غير أن الإنجازات الكبيرة التي تحققت عبر مدة قصيرة نسبيا، لا تقارن بما تم في كثير من دول العالم الأخرى من حيث فترة الإنجاز. وقد اتضحت معالم هذه الإنجازات من خلال الحقائق والأرقام التي تعكس حجم التطور في عدد المدارس والجامعات والكليات، وعدد طلاب التعليم العام والتعليم العالي والخريجين، وكذلك عدد المعلمين والأكاديميين وغير ذلك. ومن استعراض مراحل تطور التعليم في المملكة يتضح لنا الجوانب المختلفة لتطور نظام التعليم السعودي والتي بدأت مع طرح أول خطة للتنمية في عام 1970م (الحامد وآخرون، 2007، 117).

لقد حققت المملكة تطورا واضحا في التعليم العام كميا ونوعيا، استجابة منطقية للنهضة التعليمية التي شهدتها البلاد، وكان من الطبيعي أن يتطور بالتالي التعليم العالي وبشكل سريع، نظرا لإدراك الدولة لأهمية تطوير نظام تعليمها العالي سواء من خلال سياساتها أو ممارساتها. وبذلك نالت عملية تنمية التعليم العالي رعاية واضحة من قبل القيادة الحكيمة للبلاد، وعلى كافة المستويات. وحرصت الدولة توافق تعليمها العالي مع

الأطر القياسية العالمية، مع اهتمامها بإتاحة التعليم العالي لأكبر شريحة ممكنة من شبابها وبمجرد الاطلاع الجدول على نسب التحاق الطلاب بالتعليم العالي بعد تخرجهم من التعليم العام يتضح الزيادة المستمرة في ذلك.

جدول نسب التحاق الطلاب بالتعليم العالي بعد تخرجهم من التعليم العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1997 – 2017 م. (نسبة مئوية %)

السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة
1997	17.3228	2004	28.70963	2011	40.41565
1998	17.50532	2005	29.54273	2012	46.67548
1999	20.971849	2006	30.33104	2013	52.23613
2000	22.32137	2007	30.41106	2014	58.29673
2001	23.82769	2008	30.80211	2015	61.05635
2002	23.47262	2009	31.56049	2016	67.33551
2003	26.91347	2010	36.62677	2017	69.69832

المصدر: البنك الدولي

ويتضح لنا اهتمام المملكة العربية السعودية بالتعليم العالي خصوصاً وما تحقق من التطورات الواضحة السريعة التي يمكن أن يراها كل من يطلع على ما أشارت إلية الإحصائيات في مؤسسات التعليم العالي حيث كان عدد الطلبة المستجدون في عام 1997م لا يتجاوز 94,501 طالب وطالبة وتزايد وباضطراد فوصل في عام 2017م إلى 362,231 طالب وطالبة وإجمالي الطلبة المقيدون في مؤسسات التعليم العالي كان عام 1997م لا يتجاوز 296,927 طالب وطالبة ووصل في عام 2017 إلى 1,680,913 طالبة وطالبة . وأما عن إجمالي مخرجات التعليم العالي يتضح لنا من الجدول في دلالة واضحة تعكس مدى اهتمام المملكة بالتعليم العالي حيث كان عدد الخريجين لا يتجاوز 40,296 طالب وطالبة في عام 1997م ووصل في عام 2017م إلى حوالي 219,101 طالب وطالبة (وزارة التعليم: إحصائيات التعليم العالي).

جدول إجمالي أعداد الخريجين من التعليم الجامعي في السعودية خلال الفترة 1997-2017م. (طالب وطالبة)

السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة
1997	40,296	2004	82,621	2011	120,780
1998	45,091	2005	83,003	2012	137,119
1999	52,148	2006	94,837	2013	141,196
2000	56,753	2007	103,789	2014	148,841
2001	62,608	2008	112,132	2015	185,122
2002	74,506	2009	123,015	2016	203,704
2003	73,607	2010	115,790	2017	219,101

المصدر: وزارة التعليم – إحصائيات التعليم العالي

وإن ما حققته الدولة من إنجازات في قطاع التعليم العالي، وخلال فترة وجيزة من الزمن، لم يكن ممكنا دون التزام فعلي من الدولة بتوفير الموارد والمخصصات المالية اللازمة لتحقيق التوسع في التعليم، خاصة وأن العبء والمسؤولية الأكبر في مجال التعليم العالي تقع على كاهل الدولة. وعليه تزايدت مخصصات التعليم العالي تزامنا مع موازنات التعليم ككل ومع ما ينفق على تنمية الموارد البشرية من إجمالي مخصصات الدولة.

وكما يتضح من الجدول التالي، فقد شهد الإنفاق على التعليم العالي تزايدا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة، كنتيجة حتمية للتوسع في مؤسسات التعليم العالي وتخصصاتها وأعداد طلابها. ارتفع مقدار هذا الإنفاق من 7,941 مليون ريال في 1997، ليصل إلى 91,061 مليون في 2017م. وفي عام 2016 بلغ إجمالي مخصصات التعليم في المملكة 214,230مليون ريال، منها 97,119 مليون للتعليم العالي مشكلا بذلك تقريبا 45% من إجمالي مخصصات الإنفاق على التعليم. وإذا ما ذكرنا أن إجمالي ما أنفق على التعليم العالي خلال العشرة سنوات الأخيرة قد بلغت أكثر من نصف تريليون ريال، يتضح لنا ضخامة المبالغ المخصصة للتعليم.

جدول الإنفاق على التعليم العالي في السعودية خلال 1997–2017م. (مليون ريال)

السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة
1997	7,941	2004	11,579	2011	48,456
1998	7,943	2005	12,777	2012	57,655
1999	9,083	2006	14,805	2013	74,226
2000	8,084	2007	20,914	2014	91,206
2001	8,677	2008	28,733	2015	94,317
2002	10,721	2009	33,492	2016	97,119
2003	11,001	2010	41,000	2017	91,061

المصدر: تم جمعها بواسطة الباحث من الكتب الإحصائية السنوية – الهيئة العامة للإحصاء.

ظل التعليم العالي في المملكة، وهو أكثر مراحل التعليم تكلفة، يعتمد في تمويل كافة نفقاته على الحكومة حتى فترة وجيزة مضت، ثم ما لبث قطاع الأعمال الخاص في المشاركة بمساهماته المادية لدعم نمو القدرات البحثية في الجامعات الحكومية ويتضمن ذلك تمويل مشاريع الوقف الرئيسية والكراسي العلمية البحثية في مجموعة متنوعة من التخصصات. وبصفة عامة فإن الجامعات الحكومية يتم تشغيلها وتمويلها بالكامل من قبل الحكومة، بل أن الطلبة يحصلون على مكافآت شهرية من الدولة بدلا من تحمل أي رسوم دراسية، والمنح الطلابية، علاوة على الخدمات المجانية التي تقدمها لهم الدولة كالنقل والإسكان. أما التعليم العالي الأهلي الخاص فلم يبدأ فعليا سوى منذ عام 1999 م، بإنشاء جامعة الأمير سلطان، على الرغم من أن جامعة الملك عبد العزيز والتي أنشئت عام 1967 م كانت أول مؤسسة للتعليم العالي مملوكة للقطاع الخاص، ثم تحولت لملكية الدول (بخاري, 2016).

تعد مشكلة تمويل التعليم من المشاكل التي تواجه الكثير من دول العالم، خاصة تلك التي تتحمل حكوماتها معظم نفقات المؤسسات التعليمية مما يشكل عبئا على ميزانياتها، فإنها تعاني من مشكلات توفير التمويل اللازم للتعليم، وتفاقم أزمة تمويل التعليم نتيجة ضغوط الموازنات العامة والأوضاع الاقتصادية المصاحبة ، أما المملكة فقد التزمت بوضع نفقات التعليم في أولويات نفقاتها فيما نصت عليه وثيقة التعليم في المادة رقم (230) بأن: "تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة، وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة "(وزارة المعارف، 1999، 44)، الأمر الذي يتضح معه الجهد الاستثماري الكبير الذي تلتزم به الحكومة، حيث يعتمد التمويل على الإنفاق الحكومي المتأثر منطقيا بنمو الناتج القومي الإجمالي والنسب التي تخصص لتلبية احتياجات التعليم (بخاري، 2016).

وبصفة عامة يحتاج قطاع التعليم العالي إلى موارد مالية ضخمة لتحقيق أهدافه بكفاءة، والتي يمكن توفيرها من العديد من المصادر التمويلية يتلخص أهمها في كل من :المنح الحكومية، الأجور والرسوم الدراسية(كرسوم الانتساب والتسجيل، أجور التعليم الموازي والافتراضي، والمنح ورعاية الشركات والمؤسسات)، أموال الوقف، موارد المؤسسات التعليمية (كموارد التعليم المستمر، وعوائد البحث العلمي والاستشارات)، والدعم الدولي الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغيرها. هذا إضافة إلى مصادر أخرى كالسلف التعليمية، ضريبة الخريجين، الكوبونات التعليمية، الكراسي البحثية، وغيرها. ويمكن اعتبار المخصصات الحكومة أحد أهم مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي، بل قد تمثل مصدر التمويل الوحيد للجامعات الحكومية في العديد من دول العالم (المرجع السابق).

النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وعلاقته بالتعليم

يعتبر التعليم أحد العوامل العديدة التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصـــادي، حيث يؤثر التعليم على النمو من خلال تزويده للأفراد بالمهارات اللازمة للمسـاهمة في الإنتاج بكافة أشـكاله. كما يزود الأفراد بالمعلومات العامة والمعلومات المتخصـصـة والتي توجههم وتسـاعدهم على القيام بدورهم في العمل المنتج. هذا إضـافة إلى دور التعليم في تحسين إنتاجية الفرد ومستوى دخله وبالتالي مستواه المعيشي، فيساهم بذلك في تحسين مسـتوى معيشـة الأفراد ويسـاعد على القضـاء على الفقر والمرض والبطالة وغيرها من المشـاكل الاجتماعية والاقتصـادية. وكل ذلك ينعكس على مستويات الإنتاج وعلى النمو الاقتصادي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

حيث أن النمو والتنمية الاقتصـــادية في أي مجتمع مرهونة بفاعلية نظم التعليم، ومن يدرس تجربة بعض الدول مثل ســـنغافورة و ماليزيا يعلم أن الأمم الفقيرة حققت نجاحاً باهراً وتقدمت تقدماً اقتصادياً ملموساً لأنها تملك نماذج تعليمية متفوقة (الكندري، 2008، 139).

ولقد حقق الاقتصـاد السـعودي نموا ملحوظا على مدى الخطط المتعاقبة للتنمية، بدءاً من الخطة الأولى للتنمية والتي حقق الناتج المحلي الحقيقي خلالها نموا سـنويا بلغ 10.7%، ثم تحسـن أداء الاقتصـاد بصـورة أكبر خلال الخطة الثانية فحقق معدل النمو 15.7%. وقد كان للثروة النفطية أثرها الجلي على تقدم المملكة خلال تلك الفترة، مما مكنها من التقدم في بلوغ أهدافها البعيدة الرامية إلى تعزيز القدرة الذاتية للاقتصـــاد الوطني وتوفير الرفاهية للمواطنين (مؤســســة النقد العربي الســعودي، 1980). ويتتبع تغيرات إجمالي الناتج المحلي منذ 1997م كما في الجدول التالي يتضح مدى تطور النمو الاقتصادي من خلال الناتج مشكلاً مراحل جديدة لمسيرة المملكة في التخطيط التنموي، لتوازن بين طموحات التنمية طويلة الأجل في المملكة وبين واقع الاقتصاد العالمي وتداعياته.

جدول الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السعودية خلال الفترة 1997-2017م. (مليون ريال)

السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة
1997	1359658	2004	1639617	2011	2178792
1998	1398998	2005	1731006	2012	2296697
1999	1346350	2006	1779274	2013	2358690
2000	1422088	2007	1812139	2014	2444841
2001	1404870	2008	1925394	2015	2545236
2002	1365264	2009	1885745	2016	2587758
2003	1518748	2010	1980776	2017	2568570

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

وتنبهاً لمدى خطورة الاعتماد على إيرادات النفط كمورد اقتصـــادي ناضـــب تكتنفه مخاطر جمة، في دولة لا تعتمد فيها إيرادات الدولة على الضـرائب، ولا تتوافر لقطاع الزراعة مقومات الاسـتدامة، ولا تعتمد الصـناعة فيها على العمالة المواطنة، ولا تبرز في الأفق قطاعات اقتصـادية واعدة، كان من الضـروري أن تنتهج المملكة مسـارا تنمويا جديدا متمثلا في رؤية المملكة العربية السـعودية 2030، وتحمل الرؤية هدفاً استراتيجياً رئيسـياً نص على تنمية وتنويع الاقتصـاد للوصـول إلى اقتصـاد مزدهر الذي يعتبر محوراً لرؤية 2030، وذلك بالسـعي لإطلاق قدرات القطاعات الغير نفطية الواعدة ورفع قيمة الصـادرات الغير نفطية وتنميتها، وتنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصـاد الوطني، وتعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة، بالإضـافة إلى تعظيم أصـول ودور صـندوق الاسـتثمارات العامة كمحرك للنمو، وترسـيخ مكانة المملكة كمحرك لوجسـتي عالمي، وتعميق اندماج الاقتصـاد السـعودي في المنظومة الإقليمية والعالمية، ولقد بدأت المملكة بالمضـي والتقدم لتحقيق هذه الخطط وهو ما نراه يتحقق على أرض الواقع حالياً لتحقيق النتائج المراد الوصول لها مستقبلاً في مساراً تنموياً جديداً للمملكة العربية السعودية.

تحليل أثر الإنفاق على التعليم الجامعي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:

اعتمدت الدراسة على الأساليب القياسية لتحليل السلاسل الزمنية للفترة محل الدراسة 1997–2017م والمتمثلة في أسلوب جوهانسن للتكامل المشترك وتصحيح الخطأ، واختبار علاقة السببية لجرانجر بين الإنفاق على التعليم الجامعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وكذلك متغيرات النموذج الأخرى، وذلك بعد معالجة استقرار وسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة. وأيضاً يتعين اختيار فترة الإبطاء المثلى قبل إجراء اختبار التكامل المشترك لتحديد فترة الإبطاء المناسبة، وفي ما يلي نستعرض نتائج الاختبار القياسي:

النتائج

- تبين من خلال اختبار جذر الوحدة أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الثانية حيث إنها مستقرة بعد اخذ الفرق الثاني، وعلية تمكنا من تطبيق منهجية جوهانسن.
- تبين من خلال اختبار جوهانسن وجود علاقة توازنية طويلة المدى في اتجاهين عند مستوى معنوية 5%، وعلية قمنا بإجراء نموذج تصحيح الخطأ.
- تبين من اختبار نموذج تصحيح الخطأ:
  - عدم وجود علاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي، وبالتالي لم يتحقق الفرض الرئيسي الذي نص على أن الإنفاق على التعليم الجامعي يؤثر في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.
  - وعدم وجود علاقة بين نسب الالتحاق بالتعليم العالي بعد الثانوي والنمو الاقتصادي، وبالتالي لم يتحقق الفرض الفرعي الذي نص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب الالتحاق بالتعليم العالي بعد الثانوي والنمو الاقتصادي بالمملكة.
  - وعدم وجود علاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي، وبالتالي لم يتحقق الفرض الفرعي الذي نص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي بالمملكة.
  - فيما تبين وجود علاقة عكسية بين إجمالي عدد الخريجين من الجامعات والنمو الاقتصادي، وعلية تحققت الفرضية الفرعية التالية بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي عدد الخريجين من التعليم العالي والنمو الاقتصادي.
- تبين من خلال اختبار العلاقة السببية لجرانجر عدم وجود علاقة بين جميع المتغيرات المستقلة المتمثلة في (إجمالي الإنفاق على التعليم العالي، إجمالي عدد الخريجين من الجامعات، نسب الالتحاق بالتعليم العالي بعد الثانوي، معدل البطالة) وبين النمو الاقتصادي والذي تم قياسه بالناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة والتوصيات:

كان اهتمام المملكة العربية السعودية المتزايد بالتعليم العالي أمرا ملحوظا، خاصة من خلال الزيادة المضطردة في مخصصات الإنفاق على هذا القطاع. وقد يثار التساؤل حول مدى مساهمة التوسع وزيادة الإنفاق على التعليم العالي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام بما يتطابق مع الفكر الاقتصادي ونظرياته. وعليه هدف هذا البحث إلى تحري هذا الأثر بتطبيق أسلوب التكامل المشترك واختبار العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي والمتغيرات الأخرى ذات العلاقة من جهة والنمو الاقتصادي من الجهة الأخرى. وقد استعرض البحث أهمية التعليم العالي في تحقيق النمو لما يتضمنه التعليم من رفع إنتاجية الفرد وتزويده بالمهارات والقدرات العلمية والعملية التي تجعل منه فردا منتجا يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن خلال استعراض الدراسات والأدبيات المختلفة والتي أتضح منها ضبابية العلاقة بين المتغيرين، حيث أثبتت بعض الدراسات أمثال Sunde (2017)، غزال (2000)، و(2012) Basir et al وجود علاقة قوية بين الاستثمار أو الإنفاق على التعليم وبين النمو الاقتصادي، في حين أكدت أخرى على آحادية الاتجاه من النمو إلى الإنفاق على التعليم كما في دراسة بخاري (2016)،(2016) Mallick et al، و الخوري وحمدان (2015)، أما دراسة (2013) Holmes، فقد أكدت على أن علاقات النمو ذات حساسية عالية وفقا للدول المختارة وعلى المتغيرات المستخدمة والفترة الزمنية للتحليل.

وكما أظهرت نتائج النموذج القياسي عدم وجود علاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي ووجود علاقة عكسية بين أعداد الخريجين والنمو الاقتصادي وهذا يعني أن الإنفاق على التعليم العالي في المملكة لم يكن له دوره المطلوب في تعزيز النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1997م وحتى 2017م مع غياب العلاقة المؤثرة لهذا الإنفاق على النمو الاقتصادي، وفي هذا إشارة واضحة إلى ارتباط الناتج المحلي الإجمالي في المملكة بشكل كبير بعوامل أخرى مثل الارتباط القوي بالصناعة النفطية التي تستأثر بالنصيب الأكبر من قيمة الناتج. وكما يتضح من ناحية أخرى نميل إلى أن الإنفاق على التعليم العالي في المملكة إنما ينظر إليه كمطلب استهلاكي بدرجة كبيرة وليس استثماري وأن التوسع كمياً في التعليم وزيادة الإنفاق علية بزيادة أعداد الطلبة الدراسيين وغيره وما يتبع ذلك من نفقات، لم يواكبه في المقابل الجودة المأمولة في نوعية الخريجين وكذلك مواكبة المخرجات مع متطلبات سوق العمل وبالتالي كان تأثير أعداد الخريجين بشكل عكسي على النمو الاقتصادي.

التوصيات:

- ضرورة إدارة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بالطريقة المناسبة التي تحقق إضافة فعلية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يعني استمرار التزام الدولة بقدرتها على تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم العالي واستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، ولكن مع مراعاة الجودة النوعية في المخرجات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني. أي أن يكون إنفاقاً استثمارياً في البشر يصب في النمو والتنمية الاقتصادي بقدر ما أن يكون إنفاقاً خدمياً.

- تحفيز القطاع الخاص على المساهمة في مجال التعليم العالي وتقديم الدعم الحكومي الكفيل بالتوسع في المشاريع الاستثمارية في مجال التعليم وتشجيع مؤسسات التعليم العالي بالاستثمار بمشاركة القطاع الخاص، الأمر الذي يقلص من الإنفاق الحكومي مستقبلاً من جهة، ومن جهة أخرى يغير من النظرة المجتمعية للتعليم كاستهلاك بل الوعي الكامل بأن التعليم هو استثمار له عوائده في المستقبل.

- ضرورة الأخذ بالتخطيط كمنهج شامل لتطوير التعليم بمختلف مراحله، حيث أن تطوير مخرجات التعليم العالي لا يستدعي فقط الاهتمام بجودة ونوعية البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي فحسب، إنما لابد وأن تشمل اهتمام أكبر بالتعليم العام والذي يمثل الأساس لمدخلات التعليم العالي.

- الأخذ في الاعتبار بأن النمو الاقتصادي لن يحقق العوائد المرجوة منه في تعزيزه للإنفاق الحكومي على مختلف القطاعات بما فيها التعليم، ما لم يكون هناك تكافؤ في الفرص والخيارات أمام العنصر البشري وزيادة طاقاته وقدراته المهارية والعملية.

- ضرورة العمل على تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق من تخصصات ومهارات مهنية وتقنية وغيرها، والتأكد من عدم انفصال العمليات التعليمية وانعزالها عن واقع السوق واحتياجاته. وهذا ما تسعى إلية برامج رؤية المملكة 2030.

قائمة المراجع

- **المراجع العربية:**

- أبو العينين، سوزان حسن (2012م)، اختبار فرضية علاقة السببية بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في مصر باستخدام نماذج التكامل المتساوي وتصحيح الخطأ (1990–2011)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2 (إبريل): 103–141.

- بخاري، عبلة عبد الحميد (2016م)، اختبار فرضية علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 3 يوليو، من صفحة 492–447.

- بن قانة، إسماعيل محمد (2012م)، اقتصاد التنمية (نظريات–نماذج–استراتيجيات)، دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان

- الحامد، محمد بن معجب، زيادة، مصطفى عبد القادر، العتيبي، بدر بن جويعد، ومتولي، نبيل عبد الخالق (2007م)، التعليم في المملكة العربية السعودية: رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، مكتبة الرشد، الرياض.

- الخوري، سامي قسطندي وحمدان، علام (2015م)، علاقة الاستثمار في التعليم العالي بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، الدورة الثانية لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية: قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: 335–364.

- دهان، محمد (2010م)، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطنية، الجزائر.

- الرشدان، عبد الله زاهي (2008م)، في اقتصاديات التعليم، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

- السلمان، مهند بن عبدالملك والبكر، أحمد بن بكر ، دراسة وصفية مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، فبراير 2016، المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

- شبير، محمد منير(2015م) دور انظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة في القطاع المصرفي الفلسطيني – دراسة حال بنك فلسطين– رسالة ماجستير مقدمة لكلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة.

- العادلي ، عادل مجيد (2013م) مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 35، صفحة 47 إلى 66.

- العارية، حسين (2012م). دور التعليم في النمو الاقتصادي، الجزائر، مجلة المستقبل العربي 13 مارس، صفحه 77 إلى 93.

- عليوة، زينب توفيق (2015م) العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي مع التطبيق على جمهورية مصر العربية، المجلة العربية للإدارة، العدد 2، صفحة 197 إلى 223.
- فليه، فاروق عبده (2003م)، إقتصاديات التعليم، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- الكندري، لطيفة حسن، وملك، بدر محمد (2008م) تعليقة أصول التربية، طبعة 3، الكويت، مكتبة الفلاح.
- المالكي، عبد الله بن محمد وبن عبيد، أحمد بن سليمان (2004م)، التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية، جامعة الملك سعود بالرياض.

- **جهات الرسمية – تقارير – إحصاءات:**

- البنك الدولي – البيانات – سنوات مختلفة
- جامعة أم القرى – الموقع الرسمي – معلومات عن الجامعة
- رؤية المملكة العربية السعودية – النشرة التفصيلية لبرامج تحقيق الرؤية، متاح على: https://vision2030.gov.sa/ar/programs
- مؤسسة النقد العربي السعودي – التقارير الإحصائية والنشرات – وثيقة الإحصائيات السنوية 2018 م
- الهيئة العامة للإحصاء – الكتب الإحصائية السنوية – من العدد 31 – 54 .
- وزارة التعليم – مركز إحصاءات التعليم – إحصائيات التعليم العالي – للأعوام 1997م – 2017م
- وزارة التعليم العالي (2014)، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: مؤشرات محلية ومقارنات دولية، مرصد التعليم العالي، الرياض.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (2010 – 2014)، خطة التنمية التاسعة
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (2013)، الاقتصاد السعودي في أرقام

- **المراجع الأجنبية:**

- Ageli, Mohammed Moosa (2013), "Does Education Expenditure Promote Economic Growth in Saudi Arabia An Econometric Analysis", *International Journal of Social Science Research,* 1 (1):1-10.
- Holmes, Ctaig (2013), Has the Expansion of Higher Education Led to Greater Economic Growth? *National Institute Economic Review*, 224 (1): 29-47.
- Kreishan, Fuad M. and Hawarin, Ibrahim M. (2011), "Education and Economic Growth in Jordan: Causality Test", *International Journal of Economic Perspectives,* 5 (1): 45-53.
- Mallick, Lingaraj; Das, Pradeep Kumar; and Pradhan, Kalandi Charan (2016), Impact of Educational Expenditure on Economic Growth in Major Asian Countries: Evidence from econometric analysis, *Theoretical and Applied Economics,* XXIII (2): 173-186.

- Smith, Larry and Abouammoh, Abdulrahman (2013), Higher Education in Saudi Arabia: Reforms, Challenges and Priorities, in: Larry Smith and Abdulrahman Abouammoh (eds.), *Higher Education in Saudi Arabia: Achievement, Challenges and Opportunities*, Springer.

- Sunde, Tafirenyika (2017), Education Expenditure and Economic Growth in Mauritius: An application of the bounds testing approach, *European Scientific Journal*, 13 (22): 70-81.

Abstract

The study revolves around an attempt to find out the extent of government spending on university education and its feasibility in promoting economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia during the period 1997-2017, as the study aims to investigate the nature of the existing relationship, the study in order to achieve the goals described, presented and introduced the most important concepts related to and reviewed developments in the university education sector and the reality of economic growth in the Kingdom, and a review of the most important literature and previous relevant studies. The study used standard tests to analyze data. The study adopted the method of joint integration of Johansson, and tested the causal relationship of Graanger. The results indicated that there is no relationship between spending on education and economic growth, while it was found that the increase in the number of graduates from higher education adversely affected economic growth. It was also found through a test of causality of the Graanger that there was no relationship between all independent variables and economic growth. Finally, The study attained the necessity of taking into account the qualitative quality in the outputs needed by the national economy and the need to work to reduce the gap between education outcomes and the requirements of the labor market in terms of specializations and professional and technical skills and others, and to ensure that educational processes are not separated and isolated from the reality of the labor market and its needs, and this is what the goals of vision seek Kingdom 2030.